

الخاتمة العامة

استهدفت هذه الدراسة البحث في العلاقة بين رأس المال الاجتماعي، التعليم والنمو الاقتصادي في الجزائر و لتحقيق هدف الدراسة والإجابة على الإشكالية، تم أولا الإحاطة بمفهوم رأس المال الاجتماعي نظريا من خلال معرفة مصادره ومحدداته و طريقة قياسه، ثم معرفة العلاقة بينه وبين التعليم والنمو الاقتصادي من خلال البحث في المؤشرات والمتغيرات المستخدمة في الدراسات القياسية السابقة التي ربطت بين رأس المال الاجتماعي، التعلم والنمو الاقتصادي و نتائج هذه الدراسات، وتحليل واقع هذه العلاقة في بعض الدول مع الإشارة إلى تطور التعليم ورأس المال الاجتماعي في الجزائر.

وبالاستعانة بمؤشرات والمتغيرات المستخدمة في قياس رأس المال الاجتماعي في الدراسات التطبيقية السابقة وعلاقته بمتغيرات أخرى تم وضع استبيان لمعرفة مدى تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر وعلاقته بالتعليم والنمو الاقتصادي حيث المثل النموذجي الذي اعتمد عليه في ذلك هو استبيان البنك الدولي والذي شمل ستة مؤشرات قياسية لرأس المال الاجتماعي وتم تقسيمه على عينة عشوائية تضم الأساتذة والطلبة الجامعيين، الموظفين الأشخاص المدنيين العاديين رجال ونساء. حيث تم الاعتماد على الطريقة الالكترونية والعادية في تقسيم الاستبيان عبر كامل ولايات الوطن تقريبا و تم الاعتماد على برنامج spss.20 لدراسة البيانات و الطريقة المعتمدة في الدراسة هي طريقة الاختبارات الإحصائية حيث تم اختبار تساوي المتوسطات باختبار التباين المتعدد ثم اختبار تحليل العاظمي ، والنتائج المستخلصة من هذه الدراسة هي كالتالي :

فكرة رأس المال الاجتماعي ليست جديدة فلقد استخدمت منذ القدم لكن المفهوم في حد ذاته حديث جدا، ظهر أول مرة على يد Lyda Judson Hani fan. الطاقة الاجتماعية، الروح المجتمعة السائدة في المجتمع، الترابط الاجتماعي، الشبكات الرسمية وغير الرسمية، حسن الجوار، الصداقة، العلاقات الأسرية... كلها عناصر أساسية لتحديد مفهوم رأس مال اجتماعي .

إن العائلات والهيئات التعليمية والمجموعات الاجتماعية والمؤسسات الرسمية والقطاع العام والمجتمع المدني (الرجل والمرأة) كلها تشكل مصادر رأس المال الاجتماعي.

لا يوجد طريقة واضحة لقياس رأس المال الاجتماعي والمعتمدة في جميع الدول وفي كل الأوقات، فالطريقة السهلة لقياس رأس المال الاجتماعي هي عن طريق الاستبيانات كما وضعها البنك الدولي. هذا الاستبيان أو هذه الأسئلة هي قابلة لتصحيح والتعديل حسب مكان وزمان وثقافة الدراسة، كما هي قابلة كذلك لترجمة إلى لغات البلد المراد قياسه لرأس المال الاجتماعي.

وهذا ما التمسناه في الدراسات التطبيقية لتكون رأس المال الاجتماعي حيث كل دراسة اعتمدت على مؤشرات فرعية في الدراسة.

أما الدراسات السابقة التي ربطت بين التعليم والنمو الاقتصادي فأوضحت الأثر الإيجابي لتعليم على النمو الاقتصادي. أما في خصوص الدراسات التي جمعت بين رأس المال الاجتماعي و التعليم فلقد اتفقت نتائجها على أن رأس المال الاجتماعي يؤدي دوراً هاماً وحيوياً في العملية التعليمية. حيث بينت أن كل ما يتوفر للطالب والطالبة من شبكة علاقات اجتماعية منظمة ودرجة عالية من الوعي والثقافة لدى الآباء مع ما يقدمه المجتمع من بيئة اجتماعية آمنة وخالية من مشاعر العنف والعنصرية، كل ذلك بالإضافة إلى ما يقوم به الطلاب والطالبات من مشاركة في الأنشطة المجتمعية المختلفة التي تشرف عليها المؤسسات الاجتماعية المحلية يزيد من فرص النجاح والتفوق لدى أولئك الطلاب والطالبات هذا من جهة ومن جهة أخرى لدينا كون المحيط الدراسي هو تنظيم اجتماعي يحقق تكوين رأس المال الاجتماعي عن طريق العلاقات المتبادلة بين التلاميذ والمعلمين والأولياء من ناحية ومن ناحية أخرى المحيط الدراسي يساهم في خفض المشاكل والإجرام، ومحاربة (الإقصاء والتمييز) وتكوين هوية الفرد وقابليته لتعاون مع شخص آخر وبالتالي دور رأس المال الاجتماعي في زيادة تراكم رأس المال البشري عن طريق التعليم، وبالتالي التعليم يؤثر ويتأثر برأس المال الاجتماعي .

أما في الدراسات التي ربطت بين رأس المال الاجتماعي والنمو الاقتصادي فبينت أن هذا الأخير له دور في زيادة عوامل الإنتاج وبالتالي اثر ايجابي غير مباشر على النمو الاقتصادي كم انه يمكن أي يكون عاملا مستقلا ومهما في نموذج النمو الاقتصادي. ولتوضيح العلاقة بين المتغيرات أكثر تم تحليل هذه العلاقة في مجموعة من الدول التي حققت المراتب الأولى عالميا في مؤشر الرفاهية حيث من دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تم اختيار الإمارات، الكويت و من دول أوروبا تم اختيار نرويج وسويسرا و من دول جنوب الصحراء الافريقيا تم اختيار بوتسوانا و من دول أمريكا تم اختيار كندا ومن دول أسيا ماليزيا وكوريا، ومعرفة مدى تحقيق هذه الدول لنفس المراتب المتقدمة في الترتيب الدولي لرأس المال الاجتماعي و التعليم. حيث أوضحت النتائج أن الدول التي تحقق مراتب عليا في مؤشر الرفاهية بدورها تحقق مراتب متقدمة من التعليم ورأس المال الاجتماعي و بالتالي توضح العلاقة ايجابية بين رأس المال الاجتماعي و التعليم والنمو الاقتصادي .

أما من حيث الجزائر فتم تحليل تطور التعليم ورأس المال الاجتماعي و حيث بينت النتائج أن الجزائر بذلت مجهودات في تحسين نوعية التعليم و هذه المجهودات تم ملاحظة نتائجها في التطور الكمي لكن رغم ذلك تبقى نوعا ما نتائج ضعيفة من حيث التطور النوعي حيث مازالت تحقق مراتب متدنية عالميا من حيث التعليم. أما رأس المال الاجتماعي فبينت نتائج دراسة مؤشراتته في الجزائر ضعف الانتماء إلى الجمعيات، ضعف الثقة، ضعف المشاركة السياسية بالمقارنة مع تحسن في مؤشر المعلومة والاتصال، تحسن مؤشر الترابط الاجتماعي والعمل الجماعي لكن رغم هذا مازالت الجزائر تحقق مراتب متدنية عالميا في رأس المال الاجتماعي لكنها في تحسن نوعا ما من 2012 إلى 2014.

نتائج تحليل البيانات التي تم جمعها عن طريق الاستبيان والاختبارات الإحصائية. فبينت أن معظم الأفراد لا يشاركون في الجمعيات وبالتالي ضعف الانتماء للجمعيات، ضعف الثقة الكلية وان وجدت هي لا تخرج عن المحيط العائلي وضعف الثقة في بقية الأشخاص والأفراد ويعتبر النواب السياسيون آخر الأفراد الذين يثقون فيهم بنسبة 1% وبالتالي هذه النتيجة الأخيرة جاءت مؤكدة لنتيجة ضعف المشاركة السياسية، أما فيما يخص مؤشر الترابط الاجتماعي فتم استنتاج انه هناك ترابط اجتماعي فمعظم الأشخاص سعداء نوعا ما في حياتهم ويشعرون بالأمن، و يفضلون المشاركة في المشاريع العامة والعمل الجماعي وبالتالي تحسن في مؤشر العمل الجماعي وفي مؤشر المعلومة والاتصال، كما بينت نتائج التحليل الإحصائي أن المؤشرات المهمة الدالة على تكون رأس المال الاجتماعي في الجزائر هي عامل الأول الثقة وبعدها عامل الانتماء إلى الجمعيات وبعدها العوامل الأخرى كما تم اعتبار مؤشر المشاركة السياسي عامل غير مهم في تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر وبالتالي يمكن استنتاج ضعف تكون رأس المال الاجتماعي في الجزائر.

كما بينت النتائج أن مستوى التعليم يؤثر في رأس المال الاجتماعي وبالتالي يوجد علاقة طردية بين التعليم ورأس المال الاجتماعي في الجزائر وهذا ما يؤكد الفرضية الأولى لدراسة وهذه النتيجة اتفقت مع دراسات (G. Plagens, 2011)، (G. Jibao, Y. Zhang, H. Liu, 2014)، (Z. Cemalcilar, F. Gökşen, 2014)، (C. Mitchell, M. Alozie, H. Wathington, 2015).

كما بينت النتائج انه كلما كانت علاقة الفرد الجيدة مع أسرته وكلما زاد قضاء الوقت معهم وزاد الرضا بمستوى التعليمي للأسرة و تحسن علاقة الفرد بجيرانه و أصدقائه كلما تحسن مستواه التعليم، وبالتالي نستخلص أن رأس المال الاجتماعي يؤثر إيجابيا على المستوى التعليمي وبالتالي تم

تأكيد الفرضية الثانية لدراسة وهذا ما تفق مع دراسات (J.Graczyk, 1984)، (J.Coleman,T.hoffer,1987)، (J.Coleman,1988)، (L. Huang,2009)، (أحمد عيسى بكير، 2013)، (A. Neergaard, A. Behtoui,2015).

كما أوضحت نتائج الدراسة انه يوجد فرق من حيث مستوى الدخل لمؤشرات رأس المال الاجتماعي و هذا ما أكدته الاختبارات الإحصائية التي وجدت انه يوجد فرق كبير بين المشاركة في الجمعيات الدينية ، الرياضية، جمعية أولياء التلاميذ، النقابة و جمعيات التضامن حيث مستوى التعليمي و الدخل والسن والحالة العائلية، كما يوجد فرق بين الثقة في العائلة، الثقة في الجيران، الثقة في الأطباء، الثقة في المساجد في من حيث مستوى التعليمي و الدخل والسن والحالة العائلية .كما يختلف الشعور بالأمن والسعادة وحسب مستوى التعليم و مستوى الدخل و السن والحالة العائلية.إما الاهتمام بالسياسة يوجد فرق قوي في التصويت في الانتخابات و تحقيق الحكومة للمصلحة العامة من حيث مستوى التعليمي و الدخل والسن والحالة العائلية. وبالتالي سننتج انه يوجد فرق بين مؤشرات رأس المال الاجتماعي من حيث مستوى التعليم ومستوى الدخل.

ومن اجل معرفة أثر رأس المال الاجتماعي و مستوى التعليم على النمو الاقتصادي تم الاستناد إلى الدراسات التجريبية السابقة الخاصة بالعلاقة بين رأس المال الاجتماعي، التعليم النمو الاقتصادي خاصة دراسة (N. Mankiw, D. Romer, D. Wei, 1992)، (S. Nicolas, 2000)، (I. Neira M. Maysam, F. Marzieh, F. Saeid, 2011)، من اجل تقدير نموذج متعدد، حيث اعتبر فيه الدخل الفردي المتغير الذي يعبر عن النمو الاقتصادي متغير تابع، والعوامل كما تم تحديدها بالتحليل العاملي متغيرات مستقلة حيث تعتبر مؤشرات رأس المال الاجتماعي و المستوى التعليمي والحالة العائلية والجنس متغيرات مستقلة، وبينت نتائج تقدير هذا النموذج معنوية كل من معامل المستوى التعليمي، معامل السن، ومعامل الحالة العائلية، لكن عدم معنوية مؤشرات رأس المال الاجتماعي .

كما بينت نتائج التقدير أن قيمة الثابت سالبة وهذا معناه أن كلما انعدمت معاملات كلما قل الدخل الفردي، أي عند انعدام مستوى التعليم، أو انعدام معامل السن أو الحالة العائلية ينخفض قيمة الدخل الفردي ، والإشارة الموجبة لمعاملات مستوى التعليم والسن والحالة العائلية، توضح أنهم يؤثروا بطريقة ايجابية على الدخل الفردي .أما بالنسبة لقيمة معامل التحديد فهو يساوي 0.27 وهي

قيمة ضعيفة وطردية وهي توضح الحالة العائلية والسن والمستوى التعليمي ورأس المال الاجتماعي تفسر الدخل الفردي في الجزائر بنسبة 27%.

وهذا ما يفسره أن زيادة مستوى التعليم تسمح بزيادة فرص الحصول على عمل وبالتالي زيادة الدخل الفردي لكن رغم ذلك، نلاحظ ضعف مساهمة التعليم في الدخل الفردي في الجزائر، ذلك نتيجة أن السياسات التعليمية المنتهجة، والمجهودات المبذولة لإصلاح نظام التعليم في الجزائر ركزت على التوسع الكمي وأهملت الاهتمام النوعية.

وبما أن وجد معاملات كل مؤشرات رأس المال الاجتماعي غير معنوية، هذا يفسر أن رأس المال الاجتماعي في الجزائر لا يؤثر مباشرة على الدخل الفردي وبالتالي النمو الاقتصادي، لكنه يؤثر بطريقة غير مباشرة عن طريق التعليم، حيث زيادة تكوين رأس المال الاجتماعي في الجزائر، يؤدي إلى زيادة مستوى التعليم، وهذا الأخير الذي يعتبر عامل أساسي في زيادة الدخل الفردي في الجزائر، وبالتالي تم تأكيد الفرضية الثالثة لدراسة.

وهذا ما اتفق مع دراسات (J.Graczyk, 1984)، (J.Coleman,T.hoffer,1987)، (J.Coleman,1988)، (L. Huang,2009)، (أحمد عيسى بكير، 2013)، (A. Neergaard, A. Behtoui,2015)، التي تعتبر رأس المال الاجتماعي عامل غير مستقل، حيث أثبتت أنه يؤثر بطريقة غير مباشرة على النمو الاقتصادي، حيث يؤدي إلى زيادة عوامل الإنتاج، خاصة رأس المال البشري عن طريق التعليم، وهذا الأخير (رأس المال البشري) يؤثر بطريقة مباشرة على النمو الاقتصادي.